





# ياسر السليمان يدعو دمشق لإشراك مؤسسات وأحزاب الإقليم في بناء سوريا الجديدة



على أمل السورين، يمكننا التمهيد لمرحلة البناء بضمانات إقليمية ودولية. ماذا تزيد الإدارة الذاتية من دعواتها للمشاركة في مؤتمر الحوار الوطني؟

وقال ياسر السليمان إن مجلس الشعب الديمocrطي يحث إداراته على إلقاء الشفاعة عبر إمكاناتها وتقديم الدعم المالي واللوجستي لإنجذبها. وتتابع أن كل ما نعيشه من حالة عدم الاستقرار في الوطن، يجمع كل الأطياف بمختلف المشارب الوطنية ومن كل المذاهب والميل والقوميات؛ للاتفاق على كتابة دستور سوري يحدد الحقوق والواجبات لكل الفئات. مثلاً، يدعى طموحات السوريين جميعاً في إقليم إيران وروسيا وعزم عن حماية سوريا وأهل مكونات شعبها العربي، كما أنه استهدف هذه المكونات وهن هنها وشراهم، مما يتأثر به الجميع.

ختاماً وجه نائب الرئاسة المترشحة لمجلس الشعب الديمocrطي في الإدارة الذاتية لإلقاء شمال وشرق سوريا، رسالة الشعوب السورية فناناً ذهن في إقليم شمال وشرق سوريا جزء لا يتجزأ من النسيج السوري الوطني، ونحن متوجهون إلى أي تسوية سلمية تضمن وحدة الأرضية السورية وسلامة مكوناتها، وإننا لا نريد سوريا أن تنتهي أو تنتزأ.

واردف: نحن حارينا الأنصار ولا زلتنا نحاربه، كما تتصدى قواتنا لهجمات الدولة التركية والفصائل الموالية لها والتي تقصف المدنيين المعتصمين في سد تشرين هذا المرفق الحيوي المهدد بالانهيار، مما يذكرنا بشريه.









# حكومة هيئة تحرير الشام تقرر ولا تنفذ!



الرسوم الجمركية التي أصدرتها سابقاً، بعد أن تعرضت إلى اعتراضات شعبية بسبب ارتفاع الأسعار بمدن شمال غربي سوريا. بحسب مدير العلاقات في الهيئة العامة للنفاذ البرية والجوية، مازن عاشق، فإن الهيئة تعمل على تحديث رسوم التعرفة الجمركية، وذلك بعد سور رقابة ليبية واثرها جلاً بين السوريين. ولفت إلى أن قائمة جديدة ستتصدر قريباً بعد انتهاء تلك المشاورات ودراسة كل الآثار التي تترتب على الرسوم المحددة، بما يصب في صلبة اقتصاد الدولة والمطر.

ويحسب موقع إيجيارة من المتوقع أن يطأول التعديل المنظر تخفيف بعض الرسوم أو الغاء البعض الآخر، خاصة المتعلقة بالمقروضات والسلع الاستهلاكية وبناءً على ذلك ارتفعت الرسوم عليها وفق النشرة الجديدة، بين ١٠٠ و٥٠٪. تضمنت شرة التعرفة الجمركية، أكثر من ٦ آلاف صنف للبضائع الأولية والحاوزة المستوردة، وبداً العمل بها ضمن الامانات الجمركية والمنفذ البرية والجوية والمطرات السورية منذ تاريخ صدورها في ١١ كانون الثاني/يناير الماضي.

في الإجرارات إلى غياب المشاريع السكنية الكبيرة عن المحافظة، مثيرة إلى أن معظم المنازل المؤجرة لم تكن معدة للإيجار أصلًا. وأشار إلى أن إعادة عجلة البناء في المحافظة تحتاج إلى استثمارات ضخمة لمعالجة حجم الدمار الناجم عن الحرب، بالإضافة إلى الحاجة لتوسيع المخططات التنظيمية لزيادة العرض العقاري. كذلك، أكد على أهمية وجود تدخل حكومي لتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين من خلال تحديد قيم عادلة للإيجارات تراعي مصلحة الطرفين وتخد من حالات الاستغلال.

شهرًا، فيما سُكنت مناطق الريف ارتفاعاً غير مسبوق، حيث بلغ إيجار بعض المنازل للتركيز على ترميم المنازل المتضررة بدلاً من شرائها. وأوضحت صاحب مكتب عقاري في مدينة حماة، أن ارتفاع الإيجارات يعود إلى زيادة الطلب مقابل ضعف المعروض من المنازل العدة للإيجار، خاصة مع تزايد عودة السكان إلى منازلهم. وأشار إلى أن الإيجارات التي ارتفعت بنسبة ٨٠٪ على الأقل، وهو ما يُعد رقمًا قياسياً لإيجارات ريف المحافظة.

وبعد التحري، ما انعكس بشكل مباشر على أسعار الإيجارات التي ارتفعت بنسبة ٨٠٪ على الأقل، وهو ما يُعد رقمًا قياسياً لإيجارات ريف المحافظة. فيما يتغلب بمعظم المنازل في المحافظة على الشقق السكنية وعمليات ترميم المنازل، بالتزامن مع عودة جزء من الأهالي إلى المحافظة، مما يضع المستأجرين في موقف صعب. من جهةٍ أخرى، شهدت حالة من الجمود نتيجة

ارتفاع الكهرباء لمدة ساعات، وسط وعود حكومية بتحسين تغذية التيار الكهربائي والالتزام بـ٩٠٪ من حدة الأزمة التي ناقمت الشام، متن تواليها عقب تحرير البلاد وسقوط نظام المخاوم بشار الأسد، إلا أن بعض تلك الوعود لم تُنفذ وسط حالة من الترقّب لصعوبتها خاصة وأنها ترتبط بازمات تمس الظروف المعيشية للسوريين. من تركيا وقطر قادمًا إلى سوريا تولّد التهديدات الحكومية، وعما إذا كان سيتم إيقاف الحكومة بوعدها، أم أنها كانت مجرد تصريحات للتحفيز عن معاناة المواطنين، لما لها من تأثير نفسى يعكس الاستقرار الحكومي، في ظل العيش تحت وطأة الظروف الاقتصادية الصعبة، خاصة وأن عدم تناولها شأنه أن يؤثر على ثقة المواطن السوري في حكومته حتى وإن كان مؤقتة.

وبلغت قدرة الكهرباء في عام ٢٠١٢، وفقاً لإدارة

الإمدادات، ووصلت إلى ٣٦٠٠ مليون ميجاواط في عام ٢٠١٢، وفقاً لإدارة

معلومات الطاقة الأمريكية، وخلال سنوات

بعد سقوط نظام بشار الأسد، ومن أيام معدودة تم الإعلان عن وصول قاتلة الغاز بالكامل، وتضمنت ١٥ من أصل ٣٩ محطة للكهرباء الثانية، وعلى الرغم من ذلك لم يكن هناك الأعداد الفعلية على أرض الواقع، إضافة إلى ذلك بالعالمية.

وفي تعديل الأداء، أعلن الوزير عن صرف زيادة جديدة في شباط/فبراير

لدفع رواتب القطاع العام بعد زيادة ٤٠٪، التي تهدّت بها الحكومة السابقة أو

في الثاني عشر من كانون الثاني/يناير الماضي وصلت إلى ٣٦٠٠ مليون ميجاواط، وفقاً لبيانات

الشركة السورية لنقل الغاز المنزلي، التي تهدّت على تدفّقها من كهرباء ليبية

والتي تهدّت على تدفّقها من كهرباء ليبية

وكذلك بعد تقدّم رسماً من الكهرباء

وهي التي تهدّت على تدفّقها من كهرباء ليبية

وكذلك بعد تقدّم رسماً من الكهرباء

وهي التي تهدّت على تدفّقها من كهرباء ليبية

وكذلك بعد تقدّم رسماً من الكهرباء

وهي التي تهدّت على تدفّقها من كهرباء ليبية

وكذلك بعد تقدّم رسماً من الكهرباء

وهي التي تهدّت على تدفّقها من كهرباء ليبية

تقدير/ مرjanah إسماعيل

السورية تلتقي العديد من الضريبيين منذ سقوط نظام الرئيس المخلوع بشار الأسد وبداية التحرير. وأوضحوا أن الضريبة الأولى جاءت بعد إغراق الأسواق السورية بالضائقة التركية والأجنبية القادمة من الشمال مقابل جمارك رمزية مع إعانته تصدير مرتفعة.

وعلى الرغم من تحرير سوريا من النظام البائد وعودة الاستقرار النسبي لها، إلا أن الصناعة التي تعاني الأساسية من ارتفاع التكاليف، مع تراجع الإنفاق وزيادة البطالة والكساد، على مستوى عيشة المواطنين واستقرار الدولة لزيادة المشهد الاقتصادي تعقيد.

تعبر الصناعة في سوريا رافداً أساسياً لعجلة الاقتصاد، ما يجعلها من أهم نقاط القوة التي يمكن أن تعمد على إصلاحات داخل الفترة القادمة لاستعادة تعافي الاقتصاد السوري.

وأفضل بشكل مفاجئ سعر صرف الدولار في الليرة السورية، حيث بدأ الهدوء الهبوطي يوصي من ١٥,٠٠ ليرة إلى نحو ٩,٩٠ ليرة، حتى وصل إلى ٩,٢٠ ليرة، وفي بيانات موقع "الليرة اليوم" الاقتصادي.

اما الضربة الثالثة التي تلقّتها الصناعة، فشار إلى أنها تراجعت عن قيام "صرف سوريا المركزي" بتمجيد أموال الصناعيين المحجوزة غير وجه حق في منصة تمويل المستوررات سيئة السمعة، مما أدى لاضغافهم في مواجهة الصناعيين الترتكب على حدة ارتفاع الدولار بـ٤٢ مليار دولار إلى نحو ٩,٠٠ ليرة، وذلك بعد أن فقد نحو ٨٥٪ من مستوياته على ١٢ عاماً ليصل إلى تسع مليارات دولار في ٢٠٢٣ مقابلاً لـ٦٧,٥ مليار دولار في ٢٠١١، وفقاً للبنك المركزي.

وأدخل بالرائد مفاجئ سعر صرف الدولار أمام الليرة السورية، حيث بدأ الهدوء الهبوطي يوصي من ٢٠,١٩ ليرة إلى نحو ٩,٩٠ ليرة، حتى وصل إلى ٩,٢٠ ليرة، وفي بيانات موقع "الليرة اليوم" الاقتصادي.

اما الضربة الثالثة التي تلقّتها الصناعة، فشار إلى أنها تراجعت عن قيام "صرف سوريا المركزي" بتمجيد أموال الصناعيين المحجوزة غير وجه حق في منصة تمويل المستوررات سيئة السمعة، مما أدى لاضغافهم في مواجهة الصناعيين الترتكب على حدة ارتفاع الدولار بـ٤٢ مليار دولار إلى نحو ٩,٠٠ ليرة، وذلك بعد أن فقد نحو ٨٥٪ من مستوياته على ١٢ عاماً ليصل إلى تسع مليارات دولار في ٢٠٢٣ مقابلاً لـ٦٧,٥ مليار دولار في ٢٠١١، وفقاً للبنك المركزي.

وأدى ذلك بعد أن تراجعت النشاط الاقتصادي بالبلاد بـ١٪ خلال ٢٠٢٣ على أساس سنوي، لا سيما في المناطق الواقعة إلى الحدود الغربية، مما سعف النشاط التجاري بصفة خاصة.

كان احتياطي النقد الأجنبي قبل اندلاع الحرب في "صرف سوريا المركزي" وصل إلى نحو ١٨,٥ مليار دولار في العام ٢٠١٠، وتحفيظه في مواجهة الصناعيين الترتكب على حدة ارتفاع الدولار بـ٤٢ مليار دولار إلى نحو ٩,٠٠ ليرة، وذلك بعد أن فقد نحو ٨٥٪ من مستوياته على ١٢ عاماً ليصل إلى تسع مليارات دولار في ٢٠٢٣ مقابلاً لـ٦٧,٥ مليار دولار في ٢٠١١، وفقاً للبنك المركزي.

وعن الضربة الرابعة، فإنها كانت غير اقتصادية في التجارة الحرّة وتحفيظ الرسوم الجمركية مع تركيا التي تعاني من فاصل كبير بالإنفاق وكسر، مما جعل الأسواق السورية منفذ لتوصيف الفائض حيث كانت ١٦١ مليون دولار.

تقطّع الحكومة التابعة ليبية تحرير الشام لتفيد إصلاحات اقتصادية واسعة النطاق بهدف تعزيز نفعه في القطاع والاستثمار مع القطاع الخاص

وأدى خبر اقتصادي أنه مع كل هذه الضربات، تم القضاء على آخر ما تبقى من اقتصاده الوطني وتسريح العمال وظهور جيش من العاطلين عن العمل، إضافة إلى تراجع الطلب والاستهلاك بالمنصة.

وأيضاً ذلك بعد أن تراجعت النشاط الاقتصادي بالبلاد بـ١٪ خلال ٢٠٢٣ على أساس سنوي، لا سيما في المناطق الواقعة إلى الحدود الغربية، مما سعف النشاط التجاري بصفة خاصة.

كان احتياطي النقد الأجنبي قبل اندلاع الحرب في "صرف سوريا المركزي" وصل إلى نحو ١٨,٥ مليار دولار في العام ٢٠١٠، وتحفيظه في مواجهة الصناعيين الترتكب على حدة ارتفاع الدولار بـ٤٢ مليار دولار إلى نحو ٩,٠٠ ليرة، وذلك بعد أن فقد نحو ٨٥٪ من مستوياته على ١٢ عاماً ليصل إلى تسع مليارات دولار في ٢٠٢٣ مقابلاً لـ٦٧,٥ مليار دولار في ٢٠١١، وفقاً للبنك المركزي.

وأيضاً ذلك بعد أن تراجعت النشاط الاقتصادي بالبلاد بـ١٪ خلال ٢٠٢٣ على أساس سنوي، لا سيما في المناطق الواقعة إلى الحدود الغربية، مما سعف النشاط التجاري بصفة خاصة.

كان احتياطي النقد الأجنبي قبل اندلاع الحرب في "صرف سوريا المركزي" وصل إلى نحو ١٨,٥ مليار دولار في العام ٢٠١٠، وتحفيظه في مواجهة الصناعيين الترتكب على حدة ارتفاع الدولار بـ٤٢ مليار دولار إلى نحو ٩,٠٠ ليرة، وذلك بعد أن فقد نحو ٨٥٪ من مستوياته على ١٢ عاماً ليصل إلى تسع مليارات دولار في ٢٠٢٣ مقابلاً لـ٦٧,٥ مليار دولار في ٢٠١١، وفقاً للبنك المركزي.

وأيضاً ذلك بعد أن تراجعت النشاط الاقتصادي بالبلاد بـ١٪ خلال ٢٠٢٣ على أساس سنوي، لا سيما في المناطق الواقعة إلى الحدود الغربية، مما سعف النشاط التجاري بصفة خاصة.

كان احتياطي النقد الأجنبي قبل اندلاع الحرب في "صرف سوريا المركزي" وصل إلى نحو ١٨,٥ مليار دولار في العام ٢٠١٠، وتحفيظه في مواجهة الصناعيين الترتكب على حدة ارتفاع الدولار بـ٤٢ مليار دولار إلى نحو ٩,٠٠ ليرة، وذلك بعد أن فقد نحو ٨٥٪ من مستوياته على ١٢ عاماً ليصل إلى تسع مليارات دولار في ٢٠٢٣ مقابلاً لـ٦٧,٥ مليار دولار في ٢٠١١، وفقاً للبنك المركزي.

وأيضاً ذلك بعد أن تراجعت النشاط الاقتصادي بالبلاد بـ١٪ خلال ٢٠٢٣ على أساس سنوي، لا سيما في المناطق الواقعة إلى الحدود الغربية، مما سعف النشاط التجاري بصفة خاصة.

كان احتياطي النقد الأجنبي قبل اندلاع الحرب في "صرف سوريا المركزي" وصل إلى نحو ١٨,٥ مليار دولار في العام ٢٠١٠، وتحفيظه في مواجهة الصناعيين الترتكب على حدة ارتفاع الدولار بـ٤٢ مليار دولار إلى نحو ٩,٠٠ ليرة، وذلك بعد أن فقد نحو ٨٥٪ من مستوياته على ١٢ عاماً ليصل إلى تسع مليارات دولار في ٢٠٢٣ مقابلاً لـ٦٧,٥ مليار دولار في ٢٠١١، وفقاً للبنك المركزي.

وأيضاً ذلك بعد أن تراجعت النشاط الاقتصادي بالبلاد بـ١٪ خلال ٢٠٢٣ على أساس سنوي، لا سيما في المناطق الواقعة إلى الحدود الغربية، مما سعف النشاط التجاري بصفة خاصة.

كان احتياطي النقد الأجنبي قبل اندلاع الحرب في "صرف سوريا المركزي" وصل إلى نحو ١٨,٥ مليار دولار في العام ٢٠١٠، وتحفيظه في مواجهة الصناعيين الترتكب على حدة ارتفاع الدولار بـ٤٢ مليار دولار إلى نحو ٩,٠٠ ليرة، وذلك بعد أن فقد نحو ٨٥٪ من مستوياته على ١٢ عاماً ليصل إلى تسع مليارات دولار في ٢٠٢٣ مقابلاً لـ٦٧,٥ مليار دولار في ٢٠١١، وفقاً للبنك المركزي.

وأيضاً ذلك بعد أن تراجعت النشاط الاقتصادي بالبلاد بـ١٪ خلال ٢٠٢٣ على أساس سنوي، لا سيما في المناطق الواقعة إلى الحدود الغربية، مما سعف النشاط التجاري بصفة خاصة.

كان احتياطي النقد الأجنبي قبل اندلاع الحرب في "صرف سوريا المركزي" وصل إلى نحو ١٨,٥ مليار دولار في العام ٢٠١٠، وتحفيظه في مواجهة الصناعيين الترتكب على حدة ارتفاع الدولار بـ٤٢ مليار دولار إلى نحو ٩,٠٠ ليرة، وذلك بعد أن فقد نحو ٨٥٪ من مستوياته على ١٢ عاماً ليصل إلى تسع مليارات دولار في ٢٠٢٣ مقابلاً لـ٦٧,٥ مليار دولار في ٢٠١١، وفقاً للبنك المركزي.

وأيضاً ذلك بعد أن تراجعت النشاط الاقتصادي بالبلاد بـ١٪ خلال ٢٠٢٣ على أساس سنوي، لا سيما في المناطق الواقعة إلى الحدود الغربية، مما سعف النشاط التجاري بصفة خاصة.

كان احتياطي النقد الأجنبي قبل اندلاع الحرب في "صرف سوريا المركزي" وصل إلى نحو ١٨,٥ مليار دولار في العام ٢٠١٠، وتحفيظه في مواجهة الصناعيين الترتكب على حدة ارتفاع الدولار بـ٤٢ مليار دولار إلى نحو ٩,٠٠ ليرة، وذلك بعد أن فقد نحو ٨٥٪ من مستوياته على ١٢ عاماً ليصل إلى تسع مليارات دولار في ٢٠٢٣ مقابلاً لـ٦٧,٥ مليار دولار في ٢٠١١، وفقاً للبنك المركزي.

وأيضاً ذلك بعد أن تراجعت النشاط الاقتصادي بالبلاد بـ١٪ خلال ٢٠٢٣ على أساس سنوي، لا سيما في المناطق الواقعة إلى الحدود الغربية، مما سعف النشاط التجاري بصفة خاصة.

كان احتياطي النقد الأجنبي قبل اندلاع الحرب في "صرف سوريا المركزي" وصل إلى نحو ١٨,٥ مليار دولار في العام ٢٠١٠، وتحفيظه في مواجهة الصناعيين الترتكب على حدة ارتفاع الدولار بـ٤٢ مليار دولار إلى نحو ٩,٠٠ ليرة، وذلك بعد أن فقد نحو ٨٥٪ من مستوياته على ١٢ عاماً ليصل إلى تسع مليارات دولار في ٢٠٢٣ مقابلاً لـ٦٧,٥ مليار دولار في ٢٠١١، وفقاً للبنك المركزي.

وأيضاً ذلك بعد أن تراجعت النشاط الاقتصادي بالبلاد بـ١٪ خلال ٢٠٢٣ على أساس سنوي، لا سيما في المناطق الواقعة إلى الحدود الغربية، مما سعف النشاط التجاري بصفة خاصة.

كان احتياطي النقد الأجنبي قبل اندلاع الحرب في "صرف سوريا المركزي" وصل إلى نحو ١٨,٥ مليار دولار في العام ٢٠١٠، وتحفيظه في مواجهة الصناعيين الترتكب على حدة ارتفاع الدولار بـ٤٢ مليار دولار إلى نحو ٩,٠٠ ليرة، وذلك بعد أن فقد نحو ٨٥٪ من مستوياته على ١٢ عاماً ليصل إلى تسع مليارات دولار في ٢٠٢٣ مقابلاً لـ٦٧,٥ مليار دولار في ٢٠١١، وفقاً للبنك المركزي.

وأيضاً ذلك بعد أن تراجعت النشاط الاقتصادي بالبلاد بـ١٪ خلال ٢٠٢٣ على أساس سنوي، لا سيما في المناطق الواقعة إلى الحدود الغربية، مما سعف النشاط التجاري بصفة خاصة.

كان احتياطي النقد الأجنبي قبل اندلاع الحرب في "صرف سوريا المركزي" وصل إلى نحو ١٨,٥ مليار دولار في العام ٢٠١٠، وتحفيظه في مواجهة الصناعيين الترتكب على حدة ارتفاع الدولار بـ٤٢ مليار دولار إلى نحو ٩,٠٠ ليرة، وذلك بعد أن فقد نحو ٨٥٪ من مستوياته على ١٢ عاماً ليصل إلى تسع مليارات دولار في ٢٠٢٣ مقابلاً لـ٦٧,٥ مليار دولار في ٢٠١١، وفقاً للبنك المركزي.

وأيضاً ذلك بعد أن تراجعت النشاط الاقتصادي بالبلاد بـ١٪ خلال ٢٠٢٣ على أساس سنوي، لا سيما في المناطق الواقعة إلى الحدود الغربية، مما سعف النشاط التجاري بصفة خاصة.

كان احتياطي النقد الأجنبي قبل اندلاع الحرب في "صرف سوريا المركزي" وصل إلى نحو ١٨,٥ مليار دولار في العام ٢٠١٠، وتحفيظه في مواجهة الصناعيين الترتكب على حدة ارتفاع الدولار بـ٤٢ مليار دولار إلى نحو ٩,٠٠ ليرة، وذلك بعد أن فقد نحو ٨٥٪ من مستوياته على ١٢ عاماً ليصل إلى تسع مليارات دولار في ٢٠٢٣ مقابلاً لـ٦٧,٥ مليار دولار في ٢٠١١، وفقاً للبنك المركزي.

وأيضاً ذلك بعد أن تراجعت النشاط الاقتصادي بالبلاد بـ١٪ خلال ٢٠٢٣ على أساس سنوي، لا سيما في المناطق الواقعة إلى الحدود الغربية، مما سعف النشاط التجاري بصفة خاصة.

كان احتياطي النقد الأجنبي قبل اندلاع الحرب في "صرف سوريا المركزي" وصل إلى نحو ١٨,٥ مليار دولار في العام ٢٠١٠، وتحفيظه في مواجهة الصناعيين الترتكب على حدة ارتفاع الدولار بـ٤٢ مليار دولار إلى نحو ٩,٠٠ ليرة، وذلك بعد أن فقد نحو ٨٥٪ من مستوياته على ١٢ عاماً ليصل إلى تسع مليارات دولار في ٢٠٢٣ مق